دستور مواقع التواصل الاجتماعي

نحن شعب (الفيس بوك)، نعلن الحقائق الآتية لتكون واضحة أمام الجميع من أجل: الحصول على استخدام مثالي للإنترنت، وحماية حقوقنا وحرياتنا الجوهرية، واستكشاف هويتنا وأحلامنا وعلاقاتنا، وحماية قدسية شخصياتنا الرقمية، وضمان الحصول على التقنية بصورة متساوية، والتقليل من التمييز والتفرقة، ودعم المبادئ الديمقراطية والمصلحة العامة:

1. **حق الاتّصال:**

إنّ حق الاتصال أساسي لضمان التطوّر على المستوى الشخصي، والمشاركة السياسية، والتبادل الثقافي. ولا يحق لأيّة حكومة تقييد حق الاتصال، ولا مراقبة عمليات التبادل التي تتم عن طريق الإنترنت، ولا تشفيرها، سواء من ناحية المصادر أم المحتوى.

2. **حق حرّية الكلام وحرّية التعبير:**

لا يجوز تقييد حق حرّية الكلام وحرّية التعبير (ويحق للفرد استخدام اسم مستعار)، طالما لم يسبّب الكلام أذى وشيكًا وخطرًا، ولم يشهّر بشخصية ليست عامة. ويمنع أرباب العمل والمدارس من الاطّلاع على صفحات مواقع التواصل، أو اتّخاذ إجراءات مضادة بحق الأفراد بناءً على ما ينشره هؤلاء على مواقع التواصل، إلاّ إذا سبّب النشر أذى وشيكًا على أفراد آخرين.

3. **حق خصوصية المكان والمعلومات:**

لا يجوز تقييد حق الخصوصية في ما يتعلّق بالصفحات الشخصية، والحسابات، والأنشطة المتعلّقة بها، والبيانات المستوحاة منها. ويشمل حق الحصول على الخصوصية: حق الحفاظ على أمن المعلومات والمكان. وتعدّ مواقع التواصل الاجتماعي مساحات ذات خصوصية، بغضّ النظر عن الإعدادات الأمنية التي يتبعها المستخدم، أو الجهد الذي يبذله لحماية شخصيته الرقمية.

4. **حق خصوصية الأفكار والمشاعر والأحاسيس:**

توفّر مواقع التواصل الاجتماعي مكانًا يمكن فيه للأفراد النمو والتعبير عن أنفسهم. لا يجوز استخدام أفكار الفرد ومشاعره وأحاسيسه – والطريقة التي يصفه بها الآخرون – ضدّه من قِبَل المؤسسات الاجتماعية، والحكومات، والمدارس، وأرباب العمل، وشركات التأمين، والمحاكم.w

obeikandi.com

5. حق الفرد في التحكّم بصورته:

يتمتع كل فرد بالتحكّم بصورته التي تعرض أمام الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الصورة التي ترسم من خلال جمع البيانات. لا يجوز استخدام صورة الفرد خارج نطاق موقع التواصل لأهداف تجارية أو ما شابه، من دون موافقة الفرد نفسه، ولا يجوز استخدامها على الإنترنت لأهداف تجارية أو ما شابه، من دون موافقة.

6. حق الحصول على محاكمة عادلة:

لا يجوز استخدام البيانات المأخوذة من مواقع التواصل الاجتماعي دليلاً في القضايا الجنائية، إلاّ عند وجود سبب منطقي، وبعد الحصول على مذكّرة. لا يجوز استخدام الأدلة المأخوذة من مواقع التواصل الاجتماعي في القضايا المدنية، إلاّ إذا كانت القضية، تتعلّق بحادثة وقعت على مواقع التواصل (مثل التشهير، والابتزاز، وانتهاك الخصوصية، والعبث بعمل هيئة المحلّفين). لا يجوز استخدام الأدلة المأخوذة عن مواقع التواصل الاجتماعي، إلاّ إذا كانت ذات علاقة مباشرة بجرم جنائي أو مدني، وكانت القيمة المباشرة للأدلة أكبر من القيمة المتعلّقة بالإجحاف، وكان الدليل ذا علاقة بالقضية، وتمّ التحقق منه على أكمل وجه، ويتفق مع الإجراءات المتبعة في هذه القضايا. في ما يتعلق بقضايا الحضانة، يجب استخدام المعلومات المأخوذة من مواقع التواصل فقط، إذا قدّمت دليلاً مباشرًا على أذى قد يلحق بالطفل، أو قد لحق به في الماضي.

7. حق الحصول على هيئة محلّفين محايدة:

على المحلّفين اتّخاذ قراراتهم في القضايا، بناءً على الأدلّة المقدّمة أمام المحكمة، وليس بناءً على معلومات أو نتائج تم الحصول عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو محرّكات البحث، أو أي مصدر آخر.

8. حق الحصول على محاكمة عادلة كفلها القانون، وحق الحصول على تحذير مسبق:

ضمان الحقوق أمر متاح للأفراد، ويتضمّن الحصول على تحذير مسبق والقدرة على التحكّم في المعلومات التي تخصهم على الإنترنت وتصحيحها وحذفها. لا يجوز جمع المعلومات وتحليلها من دون إشعار مسبق للشخص المعني بتلك المعلومات. يجب أن يتضمّن الإشعار شرحًا عن الطريقة التي ستستخدم بها تلك المعلومات والهدف من وراء ذلك. يجب وجود تحذير عن التبعات المحتملة المتعلّقة بمنح الموافقة على جمع تلك المعلومات بالذات.

لا يجوز حرمان الفرد من استخدام الإنترنت إذا لم يعطِ الموافقة على جمع معلومات تتعلق به وتحليلها ونشرها. من حق الفرد معرفة الأطراف التي تحصل على معلوماته وتستخدمها، وله الحق في الحصول على نسخة من تلك المعلومات.

obeikandl.com

9. حرّية عدم التعرّض للتمييز:

لا يجوز التمييز ضد أي فرد بناءً على أنشطته أو صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا يجوز التمييز ضد أي فرد بناءً على التصنيف الذي يتّبعه جمع البيانات، وليس على الصفات الشخصية لذلك الفرد، ما لم تكن تلك الأنشطة التي تمارس على مواقع التواصل الاجتماعي، تشكّل دليلاً مباشرًا على جريمة أو ضرر.

10. حرّية الانتساب:

يحصل الأفراد على حرّية الانتساب عبر مواقع التواصل، وحق الحفاظ على سرّية التجمّعات التي ينتسبون إليها.

obeikandl.com